# علي باي الحسيني التونسي 1759–1782 (مواقف من سياسته)

# Ali Bay al-Husseini Tunisian 1759-1782 (positions on his policy)

الشافعي درويش أستاذ محاضر أ
**Chafai Derouiche MCA**
جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر
**Ziane Achour's University Djelfa - Algeria**

تاريخ الإرسال:2020/12/07 تاريخ القبول: 2021/02/12

**الملخص بالعربية**

تميزت بداية القرن 18م/12هـ ، بتولي الأسرة الحسينية زمام الأمور في تونس ، بعد القضاء على الأسرة المرادية ، وكان لهذا الحدث أثره البالغ على الأوضاع السياسية في تونس ، وعلى علاقاتها الخارجية سواء مع دول المغرب الإسلامي ،أو مع دول أوربا المسيحية .

وما يميز تاريخ تونس خلال العهد الحسيني ،بروز بايات حسينيين كان لهم دور بارز في تونس ؛ومن بين هؤلاء البايات ،نذكر علي باي (1759–1782) ،الذي يمكن اعتباره المؤسس الثاني للبيت الحسيني ،بعد والده حسين باي (1705–1740) بطبيعة الحال .نظرا للدور المهم الذي قام به خلال فترة حكمه في تونس ،في المجالين الداخلي والخارجي .

**الكلمات المفتاحية :**

علي باي – تونس – الأسرة الحسينية – القرن 18م – حسين بن علي – حمودة بن عبد العزيز –1759م – 1782م

**ABSTRACT**

The beginning of the 18th century/12th AH was marked by the assumption of the rule by the Hussaini family in Tunisia, after the elimination of the Muradi family. This event had a profound impact on the political situation in Tunisia and on its foreign relations, whether with the countries of the Islamic Maghreb or with the Christian countries of Europe.

What distinguishes the history of Tunisia during the Husseini era is the emergence of Hussain Bayat, who had a prominent role in Tunisia. Among these beys, we mention Ali Bey (1759-1782), who can be considered the second founder of the Husseini House, after his father Hussein Bey (1705-1740) of course. Due to the important role he played during his reign in Tunisia, in the domestic and foreign spheres .

**Key Words** :

Ali Bay - Tunisia - the Hussaini family - the 18th century AD - Hussein ben Ali - Hamouda ben Abdul Aziz - 1759 - 1782.

**مقدمة :**

استرجع أبناء حسين بن علي عرشهم ،واعترفوا بسيادة داي الجزائر عليهم في سنة 1756م ،نظرا لدور الجزائر المباشر في القضاء على علي باشا ،وإعادة أبناء حسين باي للحكم .فباشر محمد الرشيد (1756–1759) مهامه ،لكن الظروف لم تكن مناسبة ؛بسبب عدم الاستقرار الداخلي ،الذي ميز البلاد التونسية ،ولسبب تدخل عساكر الجزائر في شؤون البلاد وقيامهم بعمليات نهب لتونس ،إضافة إلى محاولات عديدة لقتل محمد وعلي أبناء حسين بن علي خلال سنوات 1756م ،و1757م ،و1759م .

لقد أصبحت الدولة الحسينية ضعيفة وذات هيبة متدنية .وقد كانت مدة محمد باي كانت قصيرة حيث توفي في سنة 1759م ،ومع بداية ولاية علي باي بن حسين (1759–1782) ،اندلعت ثورة إسماعيل بن يونس حفيد علي باشا في جبل وسلات ،لكن الباي

تمكن من إخمادها في سنة 1762م .فقد عمل علي باي على تحقيق الاستقرار الداخلي ،وإعادة الأمن لتونس ،ثم انتهج سياسة اقتصادية حكيمة بهدف تحقيق الرخاء الاقتصادي للبلاد .

لقد تميز عهد علي باي بتطورات كثيرة في تونس ،وشهد أحداث بارزة على الصعيدين المحلي والدولي ،نظرا للسياسة ،التي انتهجها علي باي .والتي كانت ناجحة إلى حد بعيد ،حسب إجماع الكتابات التاريخية ،التي أرخت لعهده ،وللنجاحات التي حققها للإيالة التونسية ،والتي اعتبرت عهده استمرارية لعهد والده حسين باي ؛مؤسس البيت الحسيني في تونس .

**والإشكال الذي يطرح في هذا المقال ،يتمثل في التالي :ماهي السياسة التي طبقها علي باي الحسيني خلال عهده ؟وماهي انعكاساتها على البلاد التونسية ؟ .**

## 1– من هو علي باي (1759–1782) :

ولد علي باي في سنة 1712م والده حسين بن علي وأمه جنوية ،نشأ في بلاط باردو وتربى تربية علمية وعسكرية ،كان يحسن اللغة الإيطالية إلى جانب العربية ،تزوج عدة زيجات وأنجب عدة أولاد كان من أشهرهم حمودة باشا .فر إلى الجزائر عند مقتل أبيه في سنة 1740م ،وقاد إلى جانب أخيه محمد الرشيد حملتين ضد علي باشا بمساعدة داي الجزائر ؛سنوات 1746م و1756م . تولى السلطة بعد وفاة أخيه الرشيد وبقى يحكم إلى أن توفي في سنة 1782م ،من أشهر وزرائه حمودة بن عبد العزيز[1] ،ومصطفى خوجة .[2]

## 2– سياسة علي باي المحلية :

### 2.1– ظروف خدمت علي باي :

عرفت البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ،وبداية القرن الموالي شيئا من النمو ،والازدهار الاقتصادي .خاصة الفترة الممتدة بين سنتي 1178/1765هـ و1776م/1189هـ ،فقد كانت عشرية رخاء ووفرة إنتاج ،لم تعرف مثيلا لها منذ مدة طويلة .وكانت هذه الظرفية المناخية والدولية ملائمة .فقد كانت فترة استقرار سياسي في الإيالة التونسية [3].

ومن جهة أخرى عرفت البلاد التونسية خلال عهد علي باي نموا ديمغرافيا كبير شمل ثلاثة أجيال تقريبا ،في المدن ،والأرياف على حد سواء .وتجسد ذلك في المدن في اتساع المجال العمراني ،أما في الأرياف ،وخاصة في منطقة زراعة الحبوب في الشمال ،فقد توسعت الأراضي الزراعية ،وتم استصلاح ،وإحياء مساحات كبيرة لم تكن مستغلة قبل هذه الفترة [4] .

### 2.2– مرونته الاقتصادية والتفاف المجتمع حوله:

إن سياسة علي باي على الصعيد الداخلي ؛كانت على قدر كبير من المرونة والليبيرالية ؛فقد تخلى البايليك عن قسم من اختصاصاته ،وعن التدخل في الحياة الاقتصادية ،وترك الباب مفتوحا أمام الأعيان ،الذين استغلوا البلاد لصالحهم ،وتعاملوا مع البايليك من جهة ،ومع التجار الأجانب من جهة أخرى .أما على الصعيد الخارجي فإن سياسة علي باي ورجاله المقربين مثل الوزير مصطفى خوجة ،والوزير حمودة بن العزيز ،تفسر بتغلغل الرأسمالية الأوربية داخل البلاد التونسية ،وبتكامل مصالحها وتعايشها مع مصالح البايليك وأبرز رجاله ،وبما ربطته من علاقات متينة مع كبار التجار التونسيين ،ومع كبار صانعي الشاشية المصدرين لمنتوجهم ،ومع منتجي ومصدري الحبوب [5] .

إن نجاح سياسة علي باي يعود إلى الظروف الاقتصادية المواتية على المستوى الخارجي ؛أي على مستوى حوض البحر المتوسط ،وعلى المستوى الداخلي ،وذلك من خلال ما لقيته سياسة علي باي من مؤازرة ،ودعم من طرف فئات اجتماعية لها تأثيرها البعيد في

المجتمع التونسي ،كالعلماء ورجال الدين على اختلافهم ،فقد كان الباي يوليهم عناية كبيرة .بالإضافة إلى القواد واللزامة [6] ،وغيرهم من الشركاء في البايليك ،فقد كانوا يطورون أعمالهم التجارية ويكتسبون القوة ،ويؤسسون سلالات ساهمت في اقتصاد تونس ؛مثل عائلة بن عياد ،والجلولي ،والمرابط وغيرهم .يضاف إلى هؤلاء شيوخ الأرياف الذين قربهم النظام إليه ومنحهم امتيازات كبيرة ،وبالتالي ضمن ولاءهم [7] .

### 2.3– دلالات نجاح سياسة علي باي المحلية :

لقد ساهم السلم الداخلي الذي نجح علي باي في تحقيقه ،وتوفر الظروف المناخية الملائمة والاستقرار الديمغرافي ،الذي عرفته تونس منذ سنة 1760م/1163هـ،في تنشيط الحركة الاقتصادية .وقد تدعمت هذه الظروف بالإجراءات التي اتخذها علي باي لدفع حركة الإنتاج بعد تعثرها ،فقد قلّل من احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية ،وألغى نظام المشترى[8] ؛ لكنه في المقابل استمر في العمل بنظام التسكرة ،كما أصدر قانون العفو الجبائي .فتوسعت المساحات المزروعة ،وانخفضت أسعار الحبوب في الأسواق الداخلية منذ سنة 1766م/1179هـ ،فرفع الباي الحذر على تصدير الحبوب في سنة 1769م/1182هـ [9] .

عرفت البلاد التونسية خلال الفترة (1765-1776) ازدهارا فلاحيا كبيرا فقد ارتفعت كميات الإنتاج الزراعي ،يضاف إلى ذلك حيوية التجارة الخارجية بصورة عامة ،وتجارة الحبوب بصورة خاصة كان طلب الدول الأوربية للحبوب خلال هذه الفترة هاما ومتزايدا على الأقل إلى سنة 1776م/1163هـ . وكانت أول نتيجة لكثرة الطلب الخارجي للحبوب ؛ارتفاع أسعارها عند التصدير خلال تلك الفترة ،كما صدرت الحبوب إلى بلدان الشرق مثل :طرابلس والإسكندرية ،لكن أوروبا كانت المستورد الأساسي للحبوب التونسية [10] .

وتوسعت شبكة المنخرطين في الأنشطة الاقتصادية ،وقد لعب كل من مصطفى خوجة وحمودة بن عبد العزيز ،دورا بارزا في بلورة المشروع الاقتصادي ،الذي تبلورت ملامحه منذ بداية ستينات القرن 18م/12هـ ،ومن أبرز خصائصه هو توجهه نحو الانفتاح على الممارسات الاقتصادية في حوض البحر المتوسط في تلك الفترة ،كما شملت اهتمامات الاعتناء بالجانب الاجتماعي والقضائي .وقد استمر تأثير خيارات علي باي خلال الفترة الأولى لحكم ابنه حمودة باشا (1782-1792) [11] .

لقد كانت مرحلة حكم علي من احسن الفترات استقرارا ورخاء للإيالة التونسية ،منذ عهد أبيه حسين بن علي ،كما أنه وقبل أن يتوفى علي باي عمل تسهيل الأمور لابنه حمودة باشا ،فقد سوى قضية توريث الحكم في أيام حياته ،فضمن له بداية من الاستقرار السياسي ،كما ترك له وضعا اقتصاديا مريحا .

## 3– مواقف من سياسة علي باي الخارجية :

### 3.1– التبعية والمهادنة لإيالة الجزائر :

فقد كان وضع تونس اتجاه الجزائر ما بعد سنة 1756م ،لا يقل عن الدولة التابعة أو المستعمرة .فقد استغل داي الجزائر ظرف إعادة أبناء حسين بن علي للحكم ،وفرض على علي باي عدة شروط منها :دفع أموال كثيرة تتعدى إلى نصف مدخول الباي نفسه ،وتحطيم حصن الكاف المنيع القريب من حدود البلدين ،وإرسال كميات كبيرة من زيت الزيتون والأقمشة للجزائر .كما تحتم على باي تونس اتباع رغبة الجزائر في علاقاته الخارجية مع الدول ؛وخاصة في عقد الاتفاقيات .ولهذا كانت الجزائر ترفض عقد أية معاهدة دولة تعاقدت مع

تونس قبل الاتصال بالجزائر ،وهذا ما حصل مع روسيا في سنة 1777م/1190هـ ،باعتبار الجزائر أن تونس تابعة سياسيا لها ،وحتى على الحدود لا يجب أن ترتفع راية تونس عن راية الجزائر[12].

استمرت تبعية تونس للجزائر ففي سنة 1781م/1195هـ فرض داي الجزائر على الباي التونسي دفع مبلغ 750000 ريال ،ولكنه دفع منها 200000 ريال فقط ،ووجب عليه إرسال كميات من الزيت للجزائر ؛قدرت بحمولتين بحريتين[13].

## 3.2– إقرار السلم مع البندقية في سنة 1763:

في سنة 1763م/1177هـ ،أبرمت إيالة تونس وجمهورية البندقية معاهدة سلام لحماية الملاحة والتجارة بينهما ،ووقعت من طرف المفاوض قائتانو جرفازوني ،الوزير المفوض لحكومة البندقية .فقد توجه جرفازوني Gaetano Geruasone في سنة 1762م/1175هـ في مهمة إلى الجزائر لتوقيع معاهدة سلام ، وافق الداي على إبرام معاهدة مع الجمهورية ،ووعده بإرغام باي تونس على عقد معاهدة مع البندقية مقابل 25000 ريال .وفي شهر ماي من سنة 1763م/1176هـ عاد جرفازوني مرة أخرى إلى المنطقة ،بعد أن كلفه مجلس شيوخ البندقية لعقد معاهدات مع الإيالات المغاربية الثلاث ،بدأ جرفازوني بالجزائر فأبرم معها معاهدة سلام ،ثم توجه إلى تونس حيث تمكن من إبرام معاهدة سلام مع الباي في 1سبتمبر من سنة 1763م[14].

كانت جمهورية البندقية هي المستفيد الأول من المعاهدة فقد ضمنت حماية مصالحها التجارية ، ومصالح رعاياها ،عن طريق حصولها على تمثيل قنصلي في تونس ،وكانت هذه المعاهدة الأولى بين الطرفين في القرن 18م/12هـ ، إن لم نقل خلال العصر الحديث .في حين ضمن علي باي السلم مع البندقية ،وامتيازات تجارية وملاحية في حوض البحر المتوسط .

## 3.3– رفضه إلحاق كورسيكا بفرنسا في سنة 1768م:

وعندما ألحقت فرنسا جزيرة كورسيكا بترابها في سنة 1768م ،رفض علي باي لك الإلحاق ولم يعترف به ؛لأن الجزيرة كانت محطة يستعملها القراصنة التونسيون ،ولم تعترف تونس بالجنسية الفرنسية لأسرى تلك الجزيرة الموجودين في تونس .وقد أفضى ذلك الخلاف إلى إعلان الحرب من قبل فرنسا ،وقصف أسطولها بعض المدن الساحلية التونسية ،كميناء بنزرت وميناء سوسة[15].

لقد اصطدمت المصالح التونسية بالفرنسية ،بعد أن أصبحت جزيرة كورسيكا ،التي تمثل مركزا هاما للقرصنة التونسية ،خاضعة للنفوذ الفرنسي .لذلك رفض علي باي الاعتراف بهذا النفوذ ،ورفض اعتبار أسرى كورسيكا تابعين لفرنسا ،والتي بدورها طالبت باسترجاعهم ..وقد تعمق هذا الخلاف بعد رفض عل باي التجديد للشركة الإفريقية الفرنسية لصيد المرجان في السواحل التونسية[16].

وقد أورد ذلك صاحب المشرع الملكي بقوله : ((...**وفي سنة 1184هـ وقعت مغاضبة بين الأمير علي باي بن حسين ،وسلطان الفرنصيص حتى فسد بينهم الصلح** ...))[17].

كما تمسك علي باي بمساندة المتمردين الكورسيكيين ،وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات الفرنسية التونسية ،حيث وجد الباي نفسه في مواجهة مباشرة مع فرنسا ،التي طوقت السواحل التونسية ،وقصفتها بالمدفعية في سنة 1770م[18].

وقد أوردت ذلك المصادر التونسية: (( **أن جزيرة قرسقا كانت حربا لتونس ،لما كان أمرها لجنوة فغزاها الفرنسيس في هذه السنة وحاصرها (1770) ... ولما استكمل الفرنسيس تملك قرسقا وانتظمت في ملك ممالكه . أتى أحد أعيانهم في مركب حربي إلى حلق الوادي ،واجتمع بالباي وطلب منه الأسرى ،وما أخذ من مراكب قرسقا ...وكان هذا أحد أسباب الحرب على تونس** )) [19].في حين تشير مصادر أخرى : ((... **أنه في سنة 1184هـ حصلت وحشة بين فرنسا ،وبين علي باشا الثاني والي تونس ؛من جهة الخلاف في الأسرى الذين أخذتهم تونس من قرسكا ،قبل استيلاء الفرنسيين عليها...وتفاقم الخلاف إلى أن جاء الأسطول الفرنساوي إلى شطوط تونس ،ورمى بعض الحصون** ... )) [20] .

رفض علي باي الاستسلام للفرنسيين ،وأبدى تصلبا في مواقفه ،على الرغم من القصف المدفعي والحصار المفروض على السواحل التونسية .ولكنه ترك الباب مفتوحا للحوار ،إذ مكن التجار الفرنسيين من الاحتماء بالمراكب الفرنسية الراسية في السواحل التونسية ،وخصّص حراسة لمنازلهم ، ومخازنهم التي تحتوي على بضائعهم .أراد علي باي من خلال تماسكه إلى تحسين وضعيته في المفاوضات التي ستؤول إليها الأزمة ،كما لجأ إلى المناورة عن طريق محاولة جلب إنجلترا ،التي يدرك اهتماماتها البعيدة بالمتوسط .ولكنه كان يرغب من وراء السياسة إلى الضغط على الفرنسيين ،لدفعهم لفتح باب الحوار .لقد كان علي باي مدركا لنوايا فرنسا ،التي كانت تطمح للحصول على تسهيلات لمعاملات الشركة الإفريقية ،واطلاق يدها في السواحل التونسية .كما كان يتابع من خلال يهود القرنة ما يجري من أحداث فوق أرض المعركة بين الفرنسيين والكورسكيين .لذلك أمكنه المناورة [21].

وتحت تأثير مصالح الأوساط التجارية في البلدين انتهت الأزمة بمعاهدة صلح أبرمت بينهما بباردو في سنة 1770م/1184هـ [22].أثمرت جهود علي باي إذ سرعان ما أبدت فرنسا استعدادها للتفاوض ،فأبدى علي باي موافقته على الشروط التي فرضتها فرنسا ،وفتح باب الحوار عن طريق مصطفى خوجة ،الذي اشترطت فرنسا التفاوض معه [23] .في حين تشير مصادر تونسية إلى توصل الطرفين إلى الصلح بسبب تدخل الدولة العثمانية بين الطرفين: (( ... **ورجعت بذلك العلاقة الحسنة المعتادة بين تونس وفرنسا ،على يد الدولة العثمانية** ...)) [24] .

وقد استفادت تونس من معاهدة 1770م مع فرنسا ؛ فقد ارتفع عدد المراكب التجارية التونسية المتوجهة إلى موانئ فرنسا إلى 72 مركب في سنة 1772م ،و73 مركبا في سنة 1773م ،مقابل 43 مركبا في سنة 1769م/1186هـ .وتطورت الواردات الفرنسية من 4.6 ليرة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1760م و 1769م ،إلى 4.7 ليرة ما بين سنتي 1771م/1186هـ و1775م /1186هـ .[25]

### 3.4– تشجيعه للحركة التجارية الخارجية :

سياسة علي باشا التجارية ،الذي حث التجار التونسيين على العمل بالقول والدعم المادي ،وتحسين العملة ؛فقد ذكر لنا ابن أبي الضياف :(( **أنه كان يعطي ما يفضل عنده من الأموال للتجار ،يتاجرون به برا وبحرا ،ولا يسترجع منهم إلا رأس المال ،ولهم الربح بتمامه إعانة لدوران المتجر** )) [26] .

وقد شجع علي باي أصحاب المال بسياسته ،فاشتركوا مع التجار على سنة المقارضة ،فنمت التجارة

برا وبحرا ،شرقا وغربا ؛ومثال ذلك تاجر تمتع بنظام القراض ،انتقل إلى مرسيليا في نطاق شركات قراض عقدها مع الحاج علي اللوزي والحاج بنور النيفر ومحمد الأصرم وحمودة بوبكر ؛وهم مصدر رأس المال نقدا وبضاعة ،الذي كان تاجر به .وجاءت سفرة هذا التاجر إلى مرسيليا في سنة 1773م ؛أي بعد ثلاث سنوات من تأزم العلاقات التونسية الفرنسية بسبب احتلال فرنسا لجزيرة كورسيكا ،التي انتهت بالصلح .وقد تميزت هذه الفترة برجوع التجار الفرنسيين إلى تونس ،ونمو التجارة بين البلدين وتوسع التعاون بين التجار التونسيين والفرنسيين على الأرض الفرنسية ،ومحاولة بعض التجار التونسيين ربط علاقة مباشرة مع مرسيليا ،التي كانت آنذاك أهم موانئ المتوسط [27] .

### 3.5– دعمه الدولة العثمانية :

وقد أشارت المصادر التونسية إلى طلب الدولة العثمانية العون من تونس ،واستجابة علي باي لذلك ،((...**وكان إذاك رسول الدولة العثمانية قادما إلى تونس ؛لطلب إعانة السفن الحربية في حرب الدولة العثمانية مع روسيا** )) [28] .فقد قام تقديم المعونة العسكرية للدولة العثمانية في سنة 1771م/1185هـ في حربها ضد روسيا ،فقد جهز علي باي خمس مراكب حربية وشحنها بالرجال والعتاد ،وأرسلها إلى مقر الخلافة العثمانية [29].

ومن الأسباب التي حثت التجار التونسيين على التوجه نحو مرسيليا ،وتجربة معظمهم في أسواقها ؛الحرب القائمة بين روسيا والإمبراطورية العثمانية ؛ففي سنة 1773م أصدرت ملكة روسيا كاترين Katrin أوامرها باستئناف الحرب ضد الدولة العثمانية ،وقد اتخذ علي باشا باي تونس من الحرب سببا آخر في تشجيع التجار التونسيين للتوجه نحو الغرب عوض الشرق [30].

**الخاتمة:**

بعد دراستنا لموضوع علي باي أحد البايات الحسينيين في تونس ،توصلنا إلى مجموعة من النتائج ،نوردها في النقاط التالية :

1– لقد كان علي باي شخصية متميزة ،انفرد بميزات جعلته يوصف بثاني مؤسس للأسرة الحسينية في تونس .

2– تميزت سياسة علي باي بالحنكة والحكمة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي .

3– على الرغم من فرار علي باي إلى الجزائر بعد مقتل والده حسين بن علي ،بعد استيلاء علي باشا على الحكم في تونس ،إلا أنه ظل متمسكا مع أخيه الرشيد بحق العودة واسترجاع ملك والدهم .

4– استفاد علي باي من عدة ظروف خدمته وساعدته على إنجاح سياسته على جميع الأصعدة .

5– ركز علي باي على السياسة الاقتصادية نظرا لدورها في ضمان الاستقرار للبلاد ،والتنمية المحلية والنمو الديمغرافي .

6– كان لعلي باي مواقف هامة ميزت سياسته الخارجية ،والتي بفضلها ضمنت لتونس علاقات خارجية مستقرة ،مع جيرانها أو مع الدول المتوسطية .

**الهوامش :**

[1] الوزير والكاتب والمؤرخ ،كان عالما وفقيها في بداية الأمر ،ثم أصبح رجل بلاط في عهد علي باي ،فاصبح

بداية من سنة 1772م يسهر على تعليم حمودة باشا بن علي باي ،وأصبح بعد ذلك الوزير الكاتب ،وكتب تاريخه المعروف بالكتاب الباشي ، وهو كتاب مديح ودعاية لعهد علي باي ،ويبدو أنه كتبه بين سنوات 1775م و1777م ،توفي في سنة 1787م .ينظر إلى :عبد الحميد هنية : **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر** ،منشورات تبر الزمان ،تونس 2012 ، ص 192 .

[2] ينظر :سلوى هويدي : **علي باي وإدارته للأزمات (1759–1782)** ، في **المجلة التاريخية المغربية** ،مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،العدد 147، تونس 2012 ، ص ص 403–425 .

[3] عبد الحميد هنية : المرجع السابق ، ص 187 .

[4] نفسه .

[5] محمد الهادي الشريف : **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** ، تعريب : محمد الشاوش ومحمد عجينة ، دار سراس للنشر ، تونس 1993 ،ص 87 .

[6] اللزامة :وهو نظام التزام الهناشر ،وهو يعود إلى عهد حسين بن علي ،ثم استمر علي باشا بتطبيقه ،ولزمة الهناشر تخص الأراضي التي حازتها الدولة ،وحددت ملامحها ،وتسند لزمة الهناشر في مقابل قدر عيني ،وتخضع لقانون العرض والطلب ،وتقدم الدولة للزام أو الوقاف ،أو الوكيل ،أو الأمين ،أو القوام ،فينتدب الخماسة لإنجاز العمل .فكان علي باشا يجبر اللزام على دفع المقدار ،الذي تعهد به ،وفي عهد علي باي لم يعد يجبر اللزام على كراء الهنشير بدون رضاه . ينظر :عبد الحميد هنية : المرجع السابق ، ص ص 187–188 .

[7] محمد الهادي الشريف : المرجع السابق ،ص 88 .

[8] وهي سياسة اقتصادية تقوم على أن يستلم البايلك الحبوب وغيرها من المنتوجات والمحاصيل الفلاحية المطلوبة في السوق الخارجية ،بأثمان بخسة ،ظهرت في عهد حسين بن علي ،وأبطلها علي باي .ينظر :محمد الهادي الشريف : المرجع نفسه ،ص 85 .

[9] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص ص 419–421 .

[10] عبد الحميد هنية : المرجع السابق ، ص ص 189–191 .

[11] نفسه .

[12] الإمام رشاد: **سياسة حمودة باشا في تونس 1782م–1814م** ، أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ ،منشورة ،الجامعة الأمريكية ، بيروت 1971 ،ص ص 409–410 .

[13] عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص 194 .

[14] لمعرفة تفاصيل وبنود المعاهدة ،ينظر :الشافعي درويش :**المعاهدة التونسية البندقية سنة 1763م أول معاهدة للسلم بين تونس وجمهورية البندقية في العصر الحديث (دراسة وثيقة)** ،في **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ،المجلد 12 العدد 02 ،جامعة غرداية ،الجزائر 2019 ،ص ص 462–475 .

[15] عبد الحميد هنية : المرجع السابق ،ص 194 .

[16] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص 417 .

[17] الصغير بن يوسف : **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي** ،تحقيق أحمد الطويلي ،4ج ، ط1 ، المطبعة العصرية ، تونس 2009 ،ج4 ص 219 .

[18] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص 417 .

[19] ابن أبي الضياف : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، الدار العربية للكتاب ،ج3 ، تونس 1999 ، ص 201 .

[20] محمد بيرم الخامس : **صفوة الاعتبار ومستودع الأمصار والأقطار** ،تحقيق :علي بن الطاهر الشنوفي وآخرون ،ط2 ،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة ،تونس 2000 ،ص ص 386-387 .

[21] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص ص 417-418 .

[22] عبد الحميد هنية : المرجع السابق ، ص 195 .

[23] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص 418 .

[24] محمد بيرم الخامس: المصدر السابق ، ص ص 386-387 .

[25] سلوى هويدي : المرجع السابق ،ص 419 .

[26] ابن أبي الضياف : المصدر السابق ، ص 161 .

[27] عبد الجليل التميمي : **الحياة الاقتصادية في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني** ، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني ، تونس 1986 ،ص 21 .

[28] محمد بيرم الخامس : المصدر السابق ، ص ص 386-387 .

[29] حسن حسني عبد الوهاب : **خلاصة تاريخ تونس** ،تقديم وتحقيق :حمادي الساحلي ،ط3 ،دار الجنوب للنشر ،تونس 1993 ،ص ص 129-130.

[30] (30) عبد الجليل التميمي :المرجع السابق ،ص ص 21-22.